

فلسطين

السلطة ترفض تسلّم «المطلوب» عاصي: تنسيق، أهني «على المقاس»

مأنيّة

الفلسطيني بعدما وصلته معلومات عن وجود المطلوب في منزل والده. مع ذلك، يتبين يوماً بعد يوم أن هذا التنسيق، في أحسن أحواله وأسوأها، هو تنسيق من طرف واحد، تحترم بموجبه السلطة التزاماتها تجاه العدو كافة، فيما لا يحترم الأخير أيّاً من التزاماته، وهو ما يتجلى بالاقترامات اليومية لمدن وبلدات الضفة المصنفة مناطق «أ» وفق اتفاقية أوسلو. وبينما لا تملك الأجهزة الفلسطينية أي قرار جدي، أو لربما قدرة، لوقف التنسيق مع العدو، فهي تحت الضغط الشعبي توحى بأنها تخفضه، ولعل رفض تسلّم عاصي أصاب عصفورين بحجر: هرب من المسؤولية عن مصير الشاب، خاصة في ظل نية الإسرائيلية لإعدامه مثل من سبقه من مطلوبين، وظهور بمظهر الراض للتسنيق.

2011 أثناء محاولتهم تفريق مجموعة من المستوطنين دخلت المدينة دون تنسيق أمّني. ورغم أن محكمة عسكرية أجرت محاكمات داخلية حكمت بموجهها عليهم بالسجن ستة أشهر في سجون السلطة، احتجت إسرائيل على الأحكام، فعدت السلطة وحكمت على الثلاثة بالسجن لمدة عام وعلى رابع بثلاثة أعوام. وبمجرد أن أفرجت عنهم بعد قضاء محكوميتهم، أعاد جيش العدو اعتقالهم. من جانب ثان، تستمر الملاحقة الإسرائيلية الحديثة لعاصي، وقد ضايق جيش العدو على مدار الأيام الماضية أقارب الشاب، واعتقل عمته وعدداً من أقاربه، ودهم بيوتهم بحثاً عنه، رغم مرور نحو أسبوع على المواجهات العنيفة بين الشبان وقوات العدو في نابلس، عندما أدت إلى استشهاد شاب وإصابة مئة، مع العلم أن العدو اقتحم المدينة في ذلك الوقت دون إبلاغ الجانب

المجندين من سيناريو قتل الجنديين الإسرائيليّين في رام الله عام 2000». لكن، في حالة الشاب المطارد عبد الكريم عاصي، وهو منفذ عملية طعن وقتل الحاخام المتطرف ايتمار بن غال بالقرب من مستوطنة «أرنيل» وسط الضفة، يرفض أمن السلطة تسلّم الشاب من ذويه وحمايته داخل مقارهم الأمنية على غرار حالات مشابهة، أقدم الأمن فيها على «التحفظ» على مطلوبين تحت ذريعة حمايتهم من ملاحقة الاحتلال، وهو ما يعني بعبارة أخرى تحويل مصير عاصي إلى غير الاعتقال، أي القتل.

ويأتي رفض السلطة تسليم عاصي لها، رغم أن هذه المهمة سبق أن فعلتها وكانت من جملة المتفق عليه بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في بروتوكول الأمن. وحدث في التسعينيات مع بدايات السلطة، وخلال الانتفاضة الثانية، أن احتجز الأمن الفلسطيني المئات من كوادر «حماس» و«الجهاد الإسلامي» وحتى «فتح» إما لوقف العمليات، وكانت الذريعة «توفير الحماية»، وإما في برنامج حل مشكلة المطلوبين بعد عملية «السور الوافي».

بمراجعة عدد من المصادر، أفيد بأن الأجهزة الأمنية في نابلس (شمال) رفضت طلب ذوي عاصي تسليمه لهم وإبقاءه بحوزتهم، وذلك بحجة أنه يحمل الهوية الزرقاء (الإسرائيلية)، أيضاً كي لا تتحمل المؤسسة الأمنية تبعات تسلّمه، لأنه سبق في حالات أخرى إخفاق السلطة في توفير الحماية لعناصر المقاومة من ملاحقات الاحتلال، والمثال الكبير على ذلك ما حدث مع الأمين العام لـ«الجبهة الشعبية» أحمد سعادت و«خلية زئيفي» عام 2006 حينما اقتحم جيش العدو سجن أريحا واعتقلهم.

حتى بعد هذه الحادثة بسبع سنوات، لم تستطع السلطة أن تمنع اعتقال ثلاثة من عناصرها سنبوا مقتل مستوطن في محيط قبر يوسف شرق نابلس عام

لا تنجح السلطة الفلسطينية في تجميد صورتها أمام شعبيها. فبينما ترفض تسلّم المطلوب عبد الكريم عاصي، حتى تحت عنوان حمايته، كما كانت تروج لاعتقالها مقاومين سابقاً، هي نفسها أمس التي أرجعت ليس جنديين إسرائيليين دخلا جنين بالخطأ فحسب، بل أعادت قطعة السلاح التي أخذت منهما

نابلس - الأخبار

أربعة أسابيع مضت على قرار «المجلس المركزي» الفلسطيني بدورته الثامنة والعشرين وقف التنسيق الأمني بين السلطة والعدو الإسرائيلي، وذلك بعد عامين آخرين على توصيات مشابهة، لكن لا يزال التنسيق «عميقاً» على الأرض، وفق وصف وزير أمن العدو، أفيغدور ليرمان.

وجاءت إشادة ليرمان بالتنسيق الأمني مع السلطة في أعقاب إنقاذ الأجهزة الفلسطينية جنديين إسرائيليين دخلا مدينة جنين، شمالي الضفة المحتلة، من طريق الخطأ، وتأمين خروجهما من المدينة بسلام، ثم إعادة قطعة السلاح التي غنمها الفلسطينيون منهما. وحول هذه الواقعة، قال الوزير الإسرائيلي إن للتنسيق «نتائج جيدة... السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية يستحقون كلمة طيبة».

إعلام العدو أيضاً أضاء بصورة مكثفة على حادثة جنين، وعكس رضا جيش العدو عن أداء أجهزة السلطة التي منعت ما وصفه بـ«شلال دماء»، و«حمت

هي: وقف تسليح «الوحدات» الكردية وجمع الأسلحة التي سُلمت بالفعل؛ وانسحاب المقاتلين الأكراد من غرب نهر الفرات؛ إلى جانب اتخاذ خطوات قانونية ملموسة ضد الداعية الإسلامي فتح الله غولن. وذهب وزير الدفاع نور الدين جانيكلي، خلال مشاركته في اجتماع لوزراء دفاع دول «التحالف الدولي»، أمس، في العاصمة الإيطالية روما، إلى القول إن بلاده تنتظر الدعم الدولي لعملية «غصن الزيتون». ومن جانبه، جدد الأمين العام لـ«حلف شمال الأطلسي» يانس ستولتنبيرغ، تأكيد المخاوف الأمنية المشروعة لأنقرة، مضيفاً أنه يجري اتصالات منتظمة مع المسؤولين الأتراك بشأن الوضع في سوريا. وعلى الأرض، تابعت تركيا عدوانها العسكري على منطقة عفرين، عبر استهداف سلاح المدفعية لعدد كبير من البلدات والقري، في وقت واصلت فيه القوات البرية ضغطها على محيط ناحية جنديرس (جنوب غرب) في محاولة للسيطرة على التلال الرئيسية المحيطة بها.

وعلى صعيد آخر، انتقد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، التعاطي الأمريكي مع الملف السوري، معتبراً أن واشنطن تنوي الإبقاء على وجودها العسكري لمدة طويلة في سوريا «إن لم يكن للأبد». وقال في مؤتمر صحافي مع نظيره البلجيكي ديدييه رينديرن، إن «الولايات المتحدة تقول إنها ترغب في البقاء إلى أن تنطلق عملية سياسية مستقرة مقبولة للجميع، وهذا يعني تغيير الحكم»، مضيفاً أن «الخطوات التي تتخذها الولايات المتحدة في سوريا، تهدف إلى إنشاء شبه دولة تمتد من شرق نهر الفرات وحتى الحدود العراقية» بشكل يقوّض وحدة الأراضي السورية.

(الأخبار)

التميمي في «جلسة مغلقة» وتأجيل متواصل

للمرة الرابعة، مثلت الشابة عهد التميمي، في جلسة مغلقة أمام محكمة عسكرية أمّس. وأمر قاضي المحكمة بإخراج الصحافيين من القاعة على اعتبار أن عهد، البالغة 17 عاماً، ستحاكم كقاصر، وسمح بدخول ذويها فقط. ودخلت التميمي القاعة، الواقعة بالقرب من القدس المحتلة وقد كُبلت يداها ورجلاها، ولم تكذبتسم إلا عندما التقط صحافيون صوراً لها، فيما خاطبها والدها باسم بصوت عال وهو يلوح لها بيده قائلاً: «خليك قوية... أنت منصرة». وعقدت الجلسة لمدة ساعتين تقريباً قبل تعليقها حتى 11 آذار المقبل، فيما تواجه عهد 12 تهمة، يمكن جرائها أن تواجه عقوبة بالسجن لمدة طويلة في حال إدانتها، كذلك من المفترض أن تمثل والدتها ناريمان، وقربيتها نور أمام المحكمة نفسها في وقت لاحق الثلاثاء المقبل.

(أ ف ب)



البحث

«الإصلاحيون» في دائرة الاغتيالات أيضاً: مشروم إماراتي لتصفية الخصوم؟

الإمارات، المسؤولة عن مقتل كمادي، معتبرة أن أبو ظبي «ترعى، بصورة ممنهجة، اغتيال القيادات السلفية والإصلاحية في المناطق الجنوبية حتى يخلو لها وليليشياتها الجو». وقالت كرمان، في منشور على «فايسبوك»: «(إننا) سنحاسب محمد بن زايد ومحمد بن سلمان على كافة الجرائم التي ارتكبوها بحق أبناء شعبنا». موقف متجدد من شأنه تسعير الجدل بين جناحي «الإصلاح»، اللذين يبدو أن السعودية والإمارات تدفعان باتجاه إقصاء أحدهما، وتحديدًا ذلك الذي تمثل كرمان أحد أبرز وجوهه.

لكن ما بدا لافتاً أمس أن بيانات النعي لم تقتصر على «الإصلاحيين»، بل شملت أيضاً مسؤولين رفيعين من «الشرعية» من بينهم نائب الرئيس، علي محسن الأحمر، الذي استنكر «هذه الجريمة البشعة»، مشدداً على «ضرورة ملاحقة الجناة وإلقاء القبض عليهم وإحالتهم على العدالة». واتهم رئيس حكومة «الشرعية»، أحمد عبيد بن دغر، بدوره، ما سماها «أيادي الغدر والخيانة»، بالمسؤولية عن مقتل كمادي، فيما وصف وزير الشباب والرياضة في الحكومة، نايف البكري، ما حدث بأنه «فاجعة مزلّزلة هزتنا وهزت عدن بأسرها»، ما يشي بأن عمليات التصفية دخلت دائرة أكثر خطورة، بعدما أطاحت في الأيام القليلة الماضية 3 قياديين أمنيين تقول منابر موالية لـ«الشرعية» إنهم محسوبون عليها.

(الأخبار)

المعركة معهم أكثر سهولة. صباح أمس، أقدم مسلحان مجهولان كانا يستقلان دراجة نارية على إطلاق النار على كمادي، بينما كان متجهاً بسيارته إلى مقر عمله في مديرية المعلا، ما أدى إلى مقتله على الفور، فيما لاذ المسلحان بالفرار. هذه الطريقة هي نفسها التي اغتيل بها، أيضاً، في الفترة الماضية، مشايخ سلفيون من بينهم عادل الشهري، فهد اليونسي، ياسين العدني، عبد الرحمن العدني، راوي العريقي، وغيرهم. ما يجمع بين هؤلاء جميعاً هو «تمردهم» على «البوتقة السلفية» التي أرادت أبو ظبي انصواء الجميع في إطارها تحت قيادة الوزير المقال، هاني بن بريك.

من هنا، سهّل توجيه الاتهام بالمسؤولية عن تلك الاغتيالات إلى الإمارات، خصوصاً أن الأخيرة لم تحجم، عبر أذرعها العسكرية والأمنية، عن تنفيذ عمليات تضيق واعتقال وملاحقة بحق السلفيين. عمليات لم يسلم منها، كذلك، «الإصلاحيون» المعارضون لأبو ظبي، الذين بدأ أمس وكان الكيل قد طغح بهم، ولا سيما أن اغتيال كمادي يعقب صفة قوية تلقفتها «الشرعية» عبر سيطرة ميليشيات «الحزام الأمني» على معظم مقارها ومواقعها في عدن.

وفيما لم يتهم بيان النعي الصادر عن رئيس الدائرة الإعلامية لـ«الإصلاح» في عدن، خالد حيدان، طرفاً محدداً بالمسؤولية عن «حادثة الاغتيال الأثمة»، حملت الناشطة المعلقة عضويتها في الحزب، توكل كرمان،

يعود مسلسل الاغتيالات بقوة إلى مدينة عدن جنوبي اليمن، في وقت يستمر فيه التوتر بين طرفي المعركة الأخيرة في المدينة، ممثلين في حكومة أحمد عبيد بن دغر و«المجلس الانتقالي الجنوبي». ومع تجدد عمليات التصفية، التي تستهدف خصوصاً شخصيات أمنية وأئمة ومشايخ، تتجدد الاتهامات الموجهة إلى الإمارات بالوقوف خلف تلك العمليات، في مسعى منها للتخلص من خصومها أو حتى من تحتمل أنهم خصومها. اتهامات لا يقتصر إطلاقها على القيادات والفصائل الجنوبية المناوئة لأبو ظبي، بل يشمل كذلك شخصيات «إصلاحية» لم تعد تجد حرجاً في انتقاد السياسات السعودية - الإماراتية، وتوصيفها بـ«الاحتلال»، و«البلطجة»، و«الميليشياوية»، خصوصاً أن أحدث عمليات الاغتيال استهدفت رئيس دائرة التنظيم والتأهيل في الحزب، شوقي كمادي.

المفارقة أن كمادي لا يُعد من ضمن الجناح السياسي في الحزب، وأن لشخصه ثقلاً ورمزية يتجاوزان حدود «الإصلاح»، مثلما أثبتت ردود الفعل على حادثة مقتله، والمشاركة الشعبية في تشييعه. وهذا ما يعيد إلى الأذهان عمليات اغتيال سابقة كانت قد استهدفت مشايخ سلفيين من المدرسة المناوئة لأبو ظبي، والرافضة للقتال تحت لوائها. استهداف تقرأ فيه مصادر جنوبية محاولة للقضاء على مراكز الثقل التي تعتقد الإمارات أنها تشكل خطراً بعيد الأمد على نفوذها، خلافاً للسياسيين الذين تبدو



**تعمله تك ايبب
جاهدة على ترميم
صورة الخسارة**



كانت قد وضعت على طاولة البحث في تل أبيب». ونقل برغمان عن مصدر عسكري إسرائيلي رفيع المستوى قوله: «لقد أدان الروس علناً انتهاك إسرائيل للسيادة السورية. قالوا ذلك علناً، ولم يكتفوا بقوله في محادثات مغلقة غير علنية». وأضاف: «التنسيق التكتيكي المحدود بين إسرائيل وروسيا، لم يؤد إلى دفع روسيا لفهم احتياجات إسرائيل. مع اقترب انتصار (الرئيس السوري بشار) الأسد، طلبت إسرائيل من روسيا ضمان مغادرة الإيرانيين الأراضي السورية بعد انتهاء الحرب، إلا أن هذا الطلب قوبل بالامبالاة في موسكو، التي ترغب في بناء موطن قدم أمن في الشرق الأوسط، وسياستها تقتضي المحافظة على علاقات جيدة مع إيران».